

بطاقة تعارف:

الاسم : ضياء خير الدين اسدي .
 البلد : الجديدة - المكن .
 العمر : 42 سنة .
 الحالة الاجتماعية : متزوج من حنين واب لآدم ويامن .
 التعليم : حاصل على اللقب الأول في الحسابات والاقتصاد من الجامعة العبرية في القدس
 الوظيفة : نائب كبير للمسؤول عن الاجور واتفاقيات العمل في وزارة المالية ومسؤول عن مجال التنظيمات والحكم المحلي.



كيف وصلت إلى هذا المنصب ؟

لقد بدأت العمل موظفا عاديا ، اقتصادي مبتدئ في وزارة المالية في قسم الاجور واتفاقيات العمل لمدة 3 سنوات ، ومن ثم استلمت وظيفة مستشار مدير عام القسم لمدة سنتين ونصف ، ومن ثم هذا المنصب وهو نائب كبير لمدير القسم . انا مسؤول عن 8 موظفين في هذا القسم .

الى اين تطمح ان تصل ؟

أريد أن أكون أكثر مؤثرا في مجال الخدمات العامة وخاصة توفير خطط عمل تساعد المجالس على العمل بشكل مهني وتقديم الخدمات بشكل أفضل للمواطنين . طموحي الخاص ان اكون موظفا ميدانيا له تأثير وتعامل مباشر في تقديم الخدمات .

نصيحة توجيهها للقراء ؟

بعد الخبرة في مجال الاقتصاد وسوق العمل ، يمكنني القول إن هناك الكثير من المجالات والوظائف التي باستطاعة الأكاديميين والشباب العرب الاندماج بها، لكن ينقص الوعي والتوجيه لديهم . نتمنى أن نساعد في إيجاد آليات للتوجيه الصحيح للشباب العرب للاندماج في مجالات غير اعتيادية وغير مألوفة ، خاصة أن هناك مواضيع مثل الهندسة والتي هناك نقص في تخصصات متعلقة بها وبالذات في مجال تطوير البناء والخطط لزيادة وحدات السكن .

هل لك ان تطلعنا على ماهية عملك ؟

عملي يتعلق بأجور ما يقارب 140 ألف عامل في السلطات المحلية والبالغ عددها 257 سلطة محلية . ايضا نتحدث عن شركات تابعة للسلطات المحلية مثل الشركات الاقتصادية واللجان اللوائية للتخطيط والبناء واللجان الدينية وهيئات المياه . بالنسبة لميزانية السلطات المحلية المختصة بالاجور واتفاقيات العمل فانها تصل إلى ما يقارب 23 مليارا شيقل . انا مسؤول عن كل ما يتعلق بشروط واتفاقيات العمل للعمال والموظفين في السلطات المحلية والشركات التابعة ، ومسؤول عن إدارة المفاوضات مع نقابات العمال بالتعاون مع مركز الحكم المحلي ووزارة الداخلية .

كشخص مطلع على عمل السلطات المحلية، كيف تنظر الى حال السلطات المحلية العربية ؟

وضع السلطات المحلية العربية بحاجة إلى تحسين من الناحية الاقتصادية والإدارة وتقديم الخدمات . الشيء المشجع الذي نراه من خلال التعامل مع السلطات المحلية العربية ان هناك توجهها مهنيا وصحيحا والنية تسير إلى المزيد من تقديم الخدمات بالشكل المطلوب . تأمل ان يستمر هذا التوجه بشكل أفضل .

ومسؤول عن اتفاقيات عمل تخص كافة القطاع العام ومسؤول القوى العاملة داخل قسم الميزانيات . هنا الفضل اولاً لله تعالى الذي وفقني لذلك ، ولا أنسى رضى الوالدين ودعاءهما والدعم والتشجيع الدائم منذ البداية .

نصيحة توجيهها للقراء ؟

نشهد اليوم تغييرات كبيرة في سوق العمل والتي تؤثر علينا جميعا، حيث انصح الشباب وخاصة الطلاب ان يكونوا على وعي كامل لهذه التغييرات التي تؤثر مستقبلا على دخولهم لسوق العمل . لا بد من التأكيد أن هناك مجالات جديدة لم نعهدها من قبل خاصة في مجال المعلومات والتكنولوجيا التي ستكون ركنا أساسيا في سوق العمل مستقبلا ، لذا يجب أن يكون لدى أبناء الجيل الصاعد الوعي لمواضيع التخصص ، أخذين بعين الاعتبار وجود مواضيع لن يكون لها مكان في سوق العمل .

العام والتي تخدم الجمهور وتضمن استمرارية الخدمات العامة .

كيف وصلت الى العمل في هذه الوظيفة ؟

بعد ان انهيت تعليمي الجامعي توجهت إلى العمل في مجال تدقيق الحسابات في الناصرة لمدة أشهر قليلة ، ثم عدت إلى القدس للعمل في مكتب حسابات وهناك تقدمت للعمل في وزارة المالية في مجال الاقتصاد كمسؤول عن اتفاقيات العمل وأجور قطاع الأطباء والمرضات لمدة سنتين . بعدها تقدمت لوظيفة اقتصادي كبير ومسؤول اتفاقيات الاجور في كل مجالات الصحة في القطاع العام ، وبعدها تقدمت لوظيفة مستشار مدير القسم (مستشار مدير عام) لمدة 6 سنوات، وقبل عام ونصف حصلت على منصب نائب متقدم لمدير القسم وتم تكليفي بإقامة قسم جديد لتطوير التخطيط الاستراتيجي والأبحاث الحديثة في قسم الاجور

بطاقة تعارف:

الاسم : شادي عبد العزيز عازم .
 البلد : الطيبة .
 العمر : 42 سنة .
 الحالة الاجتماعية : متزوج من آية واب لثلاثة أبناء : امير ، مريم واحمد .
 التعليم : حاصل على اللقب الأول في الاقتصاد والاحصاء من الجامعة العبرية في القدس وعلى اللقب الثاني في الاقتصاد
 الوظيفة : نائب كبير للمسؤول عن الاجور واتفاقيات العمل في وزارة المالية ومدير وحدة الرقابة .



هل لك ان تطلعنا على ماهية عملك ؟

مجال عملي هو مراقبة وضبط الاجور والتأكد من انها تدفع حسب الاتفاقيات المصادق عليها من قبل قسم الاجور في وزارة المالية . انا مسؤول عن 18 موظفا في قسم الرقابة حيث نقوم بمراقبة وفحص أكثر من 800 هيئة ومؤسسة التي تشغل أكثر من 400 ألف عامل وموظف في القطاع العام ، والتي تصل فيها تكاليف الاجور إلى أكثر من 75 مليارا شيقل في السنة، منها السلطات المحلية وما يتبع لها والجامعات والمعاهد العليا وبعض المستشفيات وصناديق المرضى والهيئات العامة مثل مؤسسة التأمين الوطني وسلطة المعابر والمطارات والشركات الحكومية وغيرها .

من خلال عملنا في قسم الرقابة تم توفير أكثر من 6 مليارات شيقل والتي تم دفعها بشكل غير قانوني وتمت إعادتها إلى ميزانيات الهيئات والمؤسسات من أجل استخدامها في المكان الصحيح وتقديم الخدمات والتطوير في المجالات المختلفة مثل الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي وما شابه . خلال السنوات الثلاث الأخيرة تم إعادة ما يقارب 2 مليارا شيقل إلى الهيئات والمؤسسات وذلك بسبب توفير برنامج وخطة عمل خاصة في الشركات الحكومية والجامعات وصناديق المرضى التي تدفع بها تجاوزات بمبالغ كبيرة . منذ بداية السنة نقوم بإدخال تحديثات تكنولوجية في عمل المراقبة والتي تساعد بالكشف عن تجاوزات مالية في اتفاقيات العمل والاجور ، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل هذه التجاوزات خاصة عندما يلاحظ المسؤولون أنهم تحت المراقبة . كل هذه التحديثات تساعد في دفع الاجور حسب الاتفاقيات وتوظيف الأموال في الأماكن المخصصة لها . عملنا في مجال الرقابة كان رادعا لعدد من المؤسسات مما اجبرها على التوجه إلى قسم الاجور قبل التوقيع على اتفاقيات ودفع رواتب خلافا لما كان في الماضي .

كيف وصلت الى العمل في هذه الوظيفة ؟ كانت هناك مناقصة لوظيفة إقتصادي مبتدئ في وزارة المالية، حيث عملت لمدة سنتين ومن ثم استلمت منصب اقتصادي كبير لمدة 4 سنوات ، وبعدها وظيفة نائب رئيس القسم لمدة 5 سنوات ، ومنذ 9 اشهر اشغل منصب مدير وحدة الرقابة .

الى اين تطمح ان تصل ؟

الطموحات تتعلق بتطوير القسم وزيادة الفعاليات والأنشطة حسب خطة عمل من أجل كبح ظاهرة التجاوزات ، وإدخال مزيد من التحديثات في هذا المجال . أما على الصعيد الشخصي ارغب بالحصول على وظيفة جديدة ذات تأثير ومنصب أعلى في خدمات القطاع العام وخاصة خدمة مجتمعنا العربي في عدة مجالات ، وكل ذلك من خلال التجربة المهنية والخاصة التي نقوم بها بشكل يومي تقريبا .

من خلال وظيفتك، ماذا يلفت نظرك من ناحية عمل المؤسسات الجماهيرية ؟

نحن نلاحظ في بعض السلطات المحلية عدم استغلال الميزانيات التي خصصت من قبل وزارة المالية والوزارات المختلفة من أجل التطوير وتحسين الخدمات . أعتقد أن السبب يعود إلى عدم وجود المهنية الكافية . نحن في قسم اتفاقيات العمل لدينا الاستعداد لمساعدة هذه السلطات عن طريق إتاحة اتفاقيات عمل من خلال تجنيد موظفين مهنيين، وبالتالي تساعد هذه الميزانيات في تطوير السلطات المحلية وتحسين الخدمات للجمهور .

نصيحة توجيهها للقراء ؟

نحن نحث الأكاديميين العرب على التقدم للمناقصات للعمل في مجال القطاع العام والوظائف الحكومية والالتحاق بهذا السوق، حيث أن لهذه الوظائف تأثير كبير على الخدمات التي تقدم للجمهور ، ويمكن التأثير من خلالها ويمكن اكتساب المهنة من خلال هذه الوظائف والاحتكاك مع كبار الموظفين في القطاع العام ، كما يمكن توظيف هذه الخبرة والمهنية في تطوير الوسط العربي . وجود موظفين عرب كبار في وزارة المالية يعود للقوة الذاتية لهؤلاء الموظفين وبمجهود وقدرات خاصة والتي يمكن ان يصل إليها كل من يستحق .

هل لك أن تعطينا نموذجا عن عمل ممتم به ؟ قمنا بفحص في الجامعة العبرية في القدس من خلال تجاوزات ودفعات غير قانونية لمحاضرين متقاعدین حيث توصلنا إلى اتفاقيتين يتم خلالهما توفير 48 مليون شيقل في السنة و 600 مليون شيقل مستقبلا وذلك من ميزانية الجامعة، الأمر الذي يساعد في تحسين الأوضاع المالية للجامعة الموجودة في عجز ميزانيات ويمكن توظيف هذه الأموال للطلاب والأبحاث وغيرها .مثال آخر يتعلق بفحص في شركة الكهرباء استمر لمدة 3 سنوات وبعد المحاكم توصلنا لاتفاقيات تضمن توفير أكثر من 100 مليون شيقل في السنة وارجاع 153 مليون شيقل إلى ميزانية الشركة التي تعاني من عجز كبير .مثال اخير، قمنا خلال السنة الأخيرة بفحص المعاشات في بلدية بئر السبع،

